

النهضة تسعى للسيطرة على الرئاسة الثلاث في تونس

محاولات لاستنساخ نظام الترويكا

مفردات كثيرة، وتوجهات ثابتة تخص خطة التمكين والسيطرة بالكامل على الحكم، أبرزتها نوايا حركة النهضة الإسلامية ومواقفها المعلنة في سنة انتخابية في تونس، وكشفت بعد الانتخابات التشريعية وخلال إجراء انتخابات الرئاسة عن مساعيها للسيطرة على الرئاسة الثلاث بعد دورتين نيابيتين، حيرت فيهما التراجع خطوة إلى الوراء والدخول في تحالف حكومي مع أحزاب تختلف عنها في مشاريعها الفكرية والأيدولوجية.



الصحفي قاسمي
صحافي تونسي

تونس - تقترب حركة النهضة الإسلامية، برئاسة راشد الغنوشي، من إحكام سيطرتها على الرئاسة الثلاث في تونس (البرلمان والحكومة والرئاسة الدولة)، في مشهد يُعيد إلى الأذهان فترة تولي حكومة الائتلاف الثلاثي الحاكم "الترويكا" قيادة البلاد عام 2011، وادخلت البلاد في مازق متعدد الجوانب مازالت تعاني من انعكاساته إلى غاية الآن.

ورغم الغموض الذي يلف تفاصيل المشهد العام في البلاد في أعقاب الانتخابات التشريعية الأخيرة، برزت خطوط عريضة تحاول من خلالها حركة النهضة الإسلامية رسم التوازنات السياسية التي أظهرتها التطورات المتلاحقة التي تتسم باجواء مُلتبسنة تتنازع فيها الحسابات مع الشعارات.

النهضة تؤكد دعمها بقوة لقيس سعيد وتطمح لتعيين رئيس الحكومة من قياداتها

وانطلقت، الأحد، عملية الاقتراع للانتخابات الرئاسية في دورها الثاني، التي يتنافس فيها المرشحان قيس سعيد ونبيل القروي في كامل مراكز الاقتراع الموزعة على كافة أنحاء البلاد، على أن تُعلن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن نتائجها الأولية، الاثنين أو الثلاثاء على أقصى تقدير، بحسب ما ذكره رئيس هيئة الانتخابات نبيل بوفون.

ووسط هذه الأجواء التي ارتفعت فيها وتيرة تنافس المرشحين للاستحقاق



النهضة تستجدي الناخبين لمنحها الثقة

للمعمل على تنفيذ أهم أهداف الثورة التونسية". وعلى وقع هذه التطورات التي تتطوي على الكثير من الافتراضات في علاقة بخريطة أولويات الغنوشي التي تبدو مركزة على الاستحواذ على الرئاسة الثلاث، في عملية استنساخ رديئة لتجربة حكم الترويكا، ينزلق المشهد السياسي التونسي نحو مربع خطير يفتح الباب على مصراعيه أمام سلسلة لا تنتهي من التساؤلات التي لا تخلو من المخاوف المشروعة.

وقابلت مساع النهضة للانفراد بالحكم، دعوة من رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد، الأحد، التي استعجال تشكيل حكومة تعمل من أجل تحقيق مطالب التونسيين، مؤكداً "على أن أهم شيء اليوم هو أن تكون هناك حكومة تتسلم قيادة شؤون البلاد".

وأكد الشاهد ضرورة الاستعجال في تشكيل حكومة تنكب على مطالب التونسيين المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية والشغل والتنمية بعد الانتخابات مباشرة.

التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، مفاده هل سيكون رئيس الحكومة من النهضة؟ "هذا هو الأصل... نحن الحزب الأول في المشهد، والدستور ينص على ذلك أيضا.. وننتظر أن يدعونا رئيس الدولة على الأرجح الأسبوع القادم ليكلفنا بتشكيل الحكومة".

إلى ذلك، أكدت مصادر مقربة من المكتب التنفيذي لحركة النهضة لـ"العرب"، أن الغنوشي يدفع باتجاه تكليف الأمين العام لحركته زياد العذاري بتشكيل الحكومة التونسية الجديدة، كما يسعى لإيجاد تفاهات وتوافقات مع بعض الكتل البرلمانية القريبة من حركته تمكنه من رئاسة البرلمان، باعتباره أصبح نائباً برلمانياً بعد فوزه بمقعد عن دائرة تونس.

ويتردد في كواليس الصالونات السياسية أن الغنوشي بدأ يضغط في هذا الاتجاه ليرفض بذلك تحولات جديدة بقياسات سياسية على المقاس، وفق معادلات يحاول تمريرها بالقول، "نحن على أبواب مرحلة جديدة، وستستأور مع جميع الشركاء الذين يشاطروننا الرأي

خلال دعمه للمرشح قيس سعيد ليكون الساكن الجديد في قصر قرطاج الرئاسي. وأنتجت الانتخابات التشريعية الأخيرة، مشهداً برلمانياً مشوهاً، ويتسم بالتعكك والتشتت، حصلت فيه حركة النهضة على المرتبة الأولى برصيد 52 مقعداً من أصل 217 مقعداً، وهي أغلبية محدودة بل هشة، ومع ذلك ستمكثها من رئاسة الحكومة الجديدة، وربما أيضا البرلمان، وذلك بحسب نص الدستور.

وينص الدستور التونسي للعام 2014، على أنه "في أجل أسبوع من إعلان النتائج النهائية للانتخابات، يكلف رئيس الجمهورية مرشح الحزب أو الائتلاف الانتخابي المتحصل على أكبر عدد من المقاعد في مجلس نواب الشعب، تكوين الحكومة خلال شهر، يجدد مرة واحدة".

وبالاستناد إلى هذا النص الدستوري، أكد الغنوشي أن رئيس الحكومة التونسية القادمة "سيكون من حركته باعتبارها الفائزة بالانتخابات التشريعية". وقال في رد على سؤال لأحد متابعيه، عبر بث مباشر على صفحته بموقع

هواجس التفريط في الثروات النفطية تغذي الاحتقان الجزائري

ويشدد المؤيدون للقانون على ضرورة الخروج من العزلة النفطية التي فرضها القانون السابق على البلاد، وتطوير الصناعة البترولية والغازية، بشكل يوفر للخزينة العمومية موارد مالية جديدة تضمن التوازنات الكبرى للبلاد، في حين يرى الرافضون أنه برهن سيادة البلاد على ثرواتها، ويهدد مستقبل الأجيال القادمة بكارث بيئية كبيرة.

وقشلت السلطة في التسويق الجيد للقانون الجديد، لعزلته عن الصراع المحتدم بين السلطة والحراك الشعبي، حيث اعتبر تصريح وزير الطاقة محمد عرقاب، بمثابة الإستفزاز وتعميد مامورية تمريره بعيداً عن الصخب الشعبي

وأيضا كان مجلس الوزراء يدرس القانون في مبنى رئاسة الجمهورية، عمدت الاحتجاجات الشعبية محيط مبنى البرلمان والعديد من المدن والمحافظات، مما سيجعل مصيره ومساره غامضاً، بعدما أخذ أبعاداً سياسية ولم يمنح فرصة النقاش الاقتصادي والاستراتيجي.

وناقش مجلس الوزراء قانون المحروقات الجديد الذي عرضته حكومة تصريف الأعمال، وسط لغط كبير أخذ أبعاداً سياسية تشكل امتداداً للصراع القائم بين السلطة والشارع منذ ثمانية أشهر.

وتتضمن مسودة القانون تحيزات جانبية وجمركية للشركات الأجنبية، وصلاحيات للشركة المحلية المختصة في منح الصفقات النفطية بالتراضي، إلى جانب تعديد مهلة الاستكشاف والاستغلال من سنتين إلى تسع سنوات ومن 12 سنة إلى 35 سنة، وحصر مهلة حق الشفاعة للدولة في شهرين فقط بعدما كانت سنة.



الثروة النفطية الجزائرية خط أمر

السراج يتحدى الموقف العربي لإرضاء تركيا

طرابلس - اختارت حكومة الوفاق الليبية، برئاسة فائز السراج، ردّ الجميل إلى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان برفضها تأييد موقف الجامعة العربية، الذي ينص على مراجعة العلاقات مع تركيا في البيان الختامي لإجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة عقب إطلاق تركيا عملية نبع السلام شمالي سوريا. واعتلت حكومة السراج رفضها لدعوة جامعة الدول العربية مراجعة العلاقات الدبلوماسية ووقف التعاون مع تركيا.

وباتي موقف حكومة الوفاق بعد أيام قليلة من إعلان أردوغان تدخله في الشأن الليبي وانحيازه إلى السراج على حساب الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، الذي يشن حرباً ضد الميليشيات المسلحة المسيطرة على طرابلس.

وقب ساعات من انتهاء الاجتماع أعلنت خارجية حكومة الوفاق رفضها طلب الجامعة العربية خفض التمثيل الدبلوماسي ووقف التعاون مع تركيا.

وأعلنت وزارة الخارجية بحكومة الوفاق، في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني، "ليبيا ترفض خفض التمثيل الدبلوماسي ووقف التعاون مع الجمهورية التركية".

ويؤكد البيان الختامي للجامعة العربية وحدة واستقلال سوريا، ويطلب تركيا بوقف العملية العسكرية (نبح السلام).

ويتلأم موقف حكومة طرابلس مع موقعي كل من قطر والصومال اللتين تحفظتا على البيان الختامي. وتعارض مواقفهم الثلاثة مع مواقف كل من وزراء خارجية: العراق، مصر، لبنان، البحرين، تونس، موريتانيا، السعودية والإمارات، الذين أكدوا أهمية وقف العملية العسكرية التركية في سوريا، وشدوا على ضرورة إيجاد حل سياسي.

وفيما أقر مندوب دولة الصومال، السفير توفيق أحمد، بدعم تركيا واعتبارها دولة صديقة تقدم لها مساعدات، امتنع مندوب ليبيا الدائم لدى الجامعة العربية، عن إلقاء كلمة بلاده في الاجتماع العربي بالقاهرة، واكتفاه بتسليم كلمة مكتوبة، بحسب وسائل إعلام ليبية.

واعلنت قطر دعمها للعدوان التركي على الأراضي السورية، والذي واجه انتقادات عربية ودولية واسعة، وأكد وزير الدفاع القطري، خالد بن محمد العتيبة، خلال اتصال هاتفي مع نظيره التركي خلوصي، دعم قطر للعدوان التركي في مناطق شرق الفرات السورية.

المغرب يشجب تدخل جمعية مهنية مغربية في الشأن الجزائري

والاتحاد العام لمقاولات المغرب هي جمعية مهنية لأرباب المقاولات المغربية، وتعتبر وجامعاتها القطاعية، الممثل الرئيسي للمقاولات المغربية أمام الحكومة المغربية وذات تفهيمية في الحوار الاجتماعي، بمعية المركزيات النقابية المغربية.

واعتبر المحلل السياسي والباحث المغربي في جامعة شبروبك الكندية، هشام معتضد، في تصريح لـ"العرب"، أن تعليق صلاح الدين مزور على الوضع الداخلي بالجزائر يعتبر خطأ استراتيجياً فادحاً من رجل له تجربة سياسية على مستوى تقلد المسؤوليات وتبدير قطاعات حكومية، خاصة تلك المرتبطة بالتعاون الدولي.

ولاحظ هشام معتضد، أن شجب حكومة المغرب لتصريح مزور ينسجم والتوجهات الرسمية للدولة المغربية المنتملة في عدم التدخل إزاء التطورات في الجزائر منذ إطلاق الحراك الشعبي، مضيقاً أن هذا التوجه السياسي يدخل في إطار تدبير ملف السياسة الخارجية للمغرب والذي يسهر عليه مباشرة العاهل المغربي.

ومنذ انطلاق الحراك الشعبي في الجزائر، حيرت الحكومة المغربية عدم التدخل في الشأن الجزائري وعدم التعليق على التطورات، بل بادر الملك محمد السادس السلطات الجزائرية بفتح الحدود وفتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية.



محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - أعلنت وزارة الخارجية المغربية عن رفضها تدخل رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، صلاح الدين مزور، في الشأن الجزائري وتعليقه عن الاحتجاجات الجارية في الجزائر.

ووصفت الخارجية المغربية في بلاغ أصدرته، الأحد، تصريح مزور الذي قال فيه إن "الاحتجاجات في الجزائر تبعث الأمل" ودعا الجيش إلى تقاسم السلطة مع المحتجين، بـ"غير المسؤول والأرعن والمتهور".

وقال رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب أثناء كلمته في أشغال النسخة 12 من مؤتمر السياسة العالمي، الذي افتتح السبت في مدينة مراكش، إن الجيش الجزائري مطالب بتشريك المحتجين في السلطة، واعتبرهم إحدى القوى القليلة المنظمة والمتبقية في الجزائر، وأن جميع التظلمات السياسية التقليدية يرفضها المجتمع الذي يوجد اليوم في الشارع.

وشددت وزارة الخارجية المغربية على أن "الاتحاد العام لمقاولات المغرب لا يمكنه الطول محل الحكومة في اتخاذ مواقف حول القضايا الدولية، ولاسيما التطورات في هذا البلد الجار". مؤكداً أن "موقف المملكة المغربية بهذا الخصوص واضح وثابت".